



> جاءت حكومة الوفاق الوطني كعملي أو نتيجة مباشرة لتوافق واتفاق سياسي وتطبيق للمبادرة الخليجية التي وقّع عليها الرئيس والأطراف الأخرى وآلياتها التنفيذية والمزمنة في الرياض.

إذاً حكومة الوفاق جاءت لتطبيق «المبادرة الخليجية» وليس ليمارس طرف فيها أو كل طرف التثوير ضد الآخر سواءً في المرحلة الأولى حتى انتخابات ٢١ فبراير الجاري - وحيث انتهاء الانتخابات وتنصيب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي رئيساً يعتبر انتهاء لفترة الرئيس علي عبدالله صالح - أو للمرحلة الثانية كخثرة انتقالية لعامين.

## خطورة تعطيل الانتخابات

فالأسوأ من الموقف بوضوحه مهما أخطأ أو تطرف هو نصف الموقف أو تجزئة وتفصيل الموقف إلى تموضع للموقف ووضع اللاموقف. بالنسبة لي فإني كنت أعرف وأؤمن بأن الرئيس علي عبدالله صالح يريد الرحيل، وسيقدم الرحيل النظام الذي بات طرفاً في الوفاق لا كثيراً ولا حتى قبل مبادرته في الشهور الأولى للعام ٢٠١١م، لكنه ومنذ تقديمه مبادرة الرحيل والانتخابات المبكرة كان الرئيس والنظام والمؤتمر في إخراج أكبر أمام اصطفاؤه وجماهيره، حيث ظل يحتاج لاصطفاف أوسع وشعبية أكثر

في ظل تقاطع ذلك مع فكرة الرحيل أو تدوير فكرة الرحيل سلبياً على ذلك. ولذلك فإنه وبعد توقيع المبادرة الخليجية وتحديد ٢١ الشهر الجاري موعداً للانتخابات فالمؤتمر يعالج تأثير الانتقال إلى حقيقة وتحقق الرحيل في وعي جماهير كثيرة ربطت موقفها ببقاء الرئيس علي عبدالله صالح أكثر منه برحيله. وأعتقد أن تكرار تصريحات وإعلان الرئيس بأنه سيبقي رئيساً للمؤتمر الهدف منه معالجة هذه المسألة الحيوية آتياً، وبغض النظر حتى عن استمراره رئيساً للمؤتمر فليس الهدف تأكيد هذا الاستمرار أو التوسع..

المؤتمر منسغل بترتيب أوضاعه الداخلية أو إعادة ترتيبها بالأصح بشفافية لا تخفي ما هي -

الاشتراكية في ظل حكومة الوفاق ما يعرف بالخطاب كما ما قبل توقيع المبادرة الخليجية أو كما ما قبل تشكيل حكومة الوفاق وتسليمها الدستورية في وزارات ومؤسسات الحكومة. الذي حدث بداية وعلى سبيل المثال فشخصي وجد نفسي في أمستين بفضائية «سبا» وكأنه يحاصر من قبل الآخر كخطاب وطرح ثوري في أن يدافع عن رئيس النظام والمؤتمر، فيما اهتماماتي واحترافيتي هو في الدفاع عن الواقع

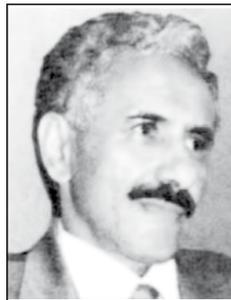
والواقعية والوطن والمجتمع من خلال أو بدون أي طرف سياسي بالضرورة، فأنا حين أدافع عن الرئيس أو عن النظام أو حتى عن طرف آخر معارض فمن أجل الواقع والوطن وليس من أجل هذا الثقل أو الطرف. فلا نظام قادر على دفعي لهجوم على معارضة كما يريد، ولا معارضة تستطيع حشري في زاوية دفاع عن نظام كما تريد بطريقة «الجزيرة» أو غيرها، وفي ظل وفاق وحكومة وفاق استطاع الاستيعاب والتعاطي مع حق الرأي والرأي الآخر وهي ليست حق الصراع

أمام ضغوط المحطة فالنظام لم ينتصر وقيل بالتغيير وفق المبادرة الخليجية وآلياتها، وقبل اصطفاؤه المحتجين لم ينتصر بالحسم وقبل بالحل السياسي من خلال ذات المبادرة.

قبول النظام بالتغيير وحكومة الوفاق خطوة في السير نحو التغيير حتى انتخابات ٢١ الشهر الجاري، ثم الفترة الانتقالية لعامين، وذلك يعني أو يلزم هذا الطرف بتغيير طلابه بما يراعي الوفاق ويجسد التوافق ويعين ويساعد حكومة الوفاق، الذي حدث معي شخصياً وفي فضائية «سبا» هو من خطاب الحسم الثوري، وما حدث ويحدث في إطار ما تسمى المؤسسات هو من ممارسات الحسم الثوري، ومن غفلة الاستفصال أن يقال عنه غير ذلك أو يبرر بأنه من تلقائية أو عشوائية أو غوغائية ونحوها..

لو أن اصطفاؤه ما تسمى الثورة انتصر بالحسم الثوري ودعاني أو سمح لي في ظل وقع وواقع هذا الحسم الثوري في الواقع لأدافع عن الرئيس أو المؤتمر في فضائية فذلك أفضل لي وأحسن وبحسب أفضلية بأن أدافع عما أراه إيجابياً أو إنجازاً للحاكم أو لحزب كان الحاكم.

أما حين الخروج في ظل وفاق وحكومة وفاق من أساسيات وأرضية «الرأي والرأي الآخر» إلى صراع الحسم الثوري وما يستوجب تفعيله لصراع بالمقابل فذلك من التهرج والهرجة السياسية كتأسيس وتنسيب للفوضى كان الأشر من الانحادر أو الانزلاق إلى تفعيلها كموقف بوق تدميري مفرغ ومرعب في الواقع أن نظل في الأزمة من الاصطفاؤ..



مطر الشامري

في ظل تقاطع ذلك مع فكرة الرحيل أو تدوير فكرة الرحيل سلبياً على ذلك. ولذلك فإنه وبعد توقيع المبادرة الخليجية وتحديد ٢١ الشهر الجاري موعداً للانتخابات فالمؤتمر يعالج تأثير الانتقال إلى حقيقة وتحقق الرحيل في وعي جماهير كثيرة ربطت موقفها ببقاء الرئيس علي عبدالله صالح أكثر منه برحيله. وأعتقد أن تكرار تصريحات وإعلان الرئيس بأنه سيبقي رئيساً للمؤتمر الهدف منه معالجة هذه المسألة الحيوية آتياً، وبغض النظر حتى عن استمراره رئيساً للمؤتمر فليس الهدف تأكيد هذا الاستمرار أو التوسع..

المؤتمر منسغل بترتيب أوضاعه الداخلية أو إعادة ترتيبها بالأصح بشفافية لا تخفي ما هي -

## قبول النظام بالتغيير وبحكومة الوفاق الوطني خطوة صحيحة

تباينات أو حتى سلبيات وأخطاء - أكثر من انشغاله بالصراعات إلا في إطار التطبيق للمبادرة، ولا يعيش زخم أو تضخم صراعات كما الأطراف الأخرى التي تعاملت وتتعامل بلغة وخطاب أو ممارسات مما يسمى الحسم الثوري.

الأطراف الأخرى في حكومة الوفاق حاولت تقديم الوفاق كحكومة كأنما هو انقلاب على الطرف السابق والشريك الحالي، وبالتالي فهي لم تسقط التوافق كتغيير إلى تغيير لخطاب التوافق كواقعية لتجسيد الرأي والرأي الآخر، وهي بالتالي لم تنقلب على خطاب بخطاب التغيير التوافقي اقتراضاً وإنما تمارس الانقلاب على الطرف

## 21 فبراير.. حكمة يمنية لا انقلاب توافقي

من أجل اليمن وسلمها وأمنها ووحدها، ومن أجل غدٍ أفضل وأكثر إشراقاً وتقدماً وازدهاراً، ومن أجل التغيير ووطن حديث ومتطور، يجب أن نسجل يوم الثلاثاء ٢١ من فبراير ماثرة ومفخرة وطنية كبرى يقف أمامها العالم أجمع وقفة إجلال وإكبار، ونحن نقول «نعم» لعبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية، لأننا نقول بذلك «نعم» للأمن والاستقرار نعم للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، نعم ليمن السلام والمحبة والتسامح، نعم للحوار الوطني البناء والتعدد والتنوع السياسي والثقافي والتعايش المشترك الآمن والمستقر، نعم للحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة..

### محمد علي عناش

هي عندما تكون كذلك، هي بالفعل حدث وطني خالد، يسجله اليمنيون في سفر طموحاتهم النبيلة وثقافتهم الوطنية والإنسانية الحكيمة والعقلانية النابذة للصراعات والانقلابات والتطرف في الأقوال والممارسات، لأنه يوم له دلالاته الخاصة، ومضامينه الوطنية والمعنوية كبيرة وعميقة، بكر وعمق اليمن وكبريائها في نفوسنا وأحلامنا..

في هذا اليوم التاريخي عندما يتدافع اليمنيون إلى ان انتخابنا للأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية ليس فقط لأنه أهل لذلك لما يتمتع به من كفاءة ونزاهة وحكمة، وإنما أيضاً لانتخاب الأمن والاستقرار وترسيخ قيم الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، لانتخاب اليمن الواحد يمين التنمية والبناء والديمقراطية والسلام الاجتماعي.. كما أن ورقة الاقتراع التي لاتحمل إلا صورة مرشح واحد هي ورقة اقتراع لنعو نحو المستقبل..

ورقة اقتراع لتجاوز الأزمة الخائفة والصراعات والواقع اليمني الراهن هي ورقة اقتراع للدولة المدنية والنظام والقانون والتنمية والإرادة الوطنية الصادقة والمتطرفة..

ورقة اقتراع من نوع خاص لاتقاس بمراجع وكتب وأديبات وقوانين، وإنما تقاس بمرجعية حكمتنا نحن اليمنيين وارتدنا الصادقة في الخلاص من هذا التوافق وهذه الدوامة التي لم تتوقف، بل وقتت أمامها عجلة كل المراجعات التي تنتقد بها ونحن أول من نتخطها ونتجاوزها.

كما أننا ونحن ندعو لمشاركة وطنية فاعلة في الانتخابات الرئاسية، لانتخاب المناضل عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية، فإننا في نفس الوقت لاندعو إلى إجبار المواطنين والزمامم بذلك، ولين نرضى أو نقبل أن يكون الأمر كذلك، لأن في ذلك تعدياً على إرادة الناس ومصادرة مقبوتة ومشينة لحررياتهم وحقوقهم.

فمن حق أي طرف سياسي واجتماعي وأي شخص أن يقاطع الانتخابات فهذا مكفول دستورياً وقانونياً بشرط أن يعبروا عن مقاطعتهم بشكل سلمي وحضاري، وأن لايعتدوا

على اللجان الانتخابية أو يعرقلوا ويعطلوا مهامها وأعمالها، وأن لايمنعوا الآخرين من المشاركة بأي شكل من الأشكال، لأن ذلك سيعتبر تمرداً وإرهاباً وسلوكاً هجيباً يتنافى مع كل المبادئ والقيم الديمقراطية والأخلاقية.

المشاركة في الانتخابات الرئاسية، دلالتها وطنية وإنسانية ومستقبلية أكثر من دلالاتها الديمقراطية والسياسية لأننا في مرحلة خطيرة جداً، فيجب أن ننظر إلى المسألة من هذه الزاوية وبحس وطني وبأفق مستقبلي. أما الذين يدعون إلى المقاطعة - وأخص الحراك الجنوبي والحوثيين - فيستحسن بهم ومنهم أن يوضحوا للشعب مبرراتهم المنطقية للمقاطعة وأن يقنعوا الشعب بحجتهم وعدالة مطالبهم، وأن يقدموا حلولهم ومعالجاتهم العلمية والوطنية للأزمة اليمنية الخائفة التي وصلت إلى مرحلة الانفجار لو استمرت وتعمقت أكثر مما هي عليه، إن كانوا يعتقدون أن الانتخابات لا تمثل حلاً وطنياً مناسباً ومدخلاً رئيسياً لتجاوز الواقع السيئ..

ما دون ذلك فليس له من تفسير منطقي وعقلاني سوى أنهم يريدون أن يغيثوا للعالم أنهم بالفعل مشاريع هويات لازمة قائمة على جغرافية المكان، خاصة الحراك الجنوبي وبالتحديد فصائل معينة فيه والتي قد كشفت عن ذلك بجلاء وربطت مقاطعتها بهدفها ومشروعها الانفصالي، حتى ونحن على مشارف عهد جديد، بما ثبتت أن هدف الانفصال ثابت وراسخ لدى بعض القيادات الحزبية والاجتماعية مبكراً، تم تسويقه وتغذيته تحت شعار القضية الجنوبية، التي أمنا منذ البداية بما تحمل في جوانبها من مطالب عادلة، ساهم الجميع في عدم وضعها في حينه في إطار حواري منطقي وسليم لاستخلاص حلولها المناسبة والممكنة، وإنما تركت عرضة للتوظيف السياسي الانتهازي الذي أفرغها من مضمونها ودفع بها في مسارات غير عادية وشريعة..

بالنسبة للحوثيين فإننا نحترم دعوتهم للمقاطعة ونحترم تعهداتهم بترك المجال مفتوحاً لكل من يرغب أن يشارك في الانتخابات دون ممارسة ضغط أو تهديد.. غير أننا لم نكن نحبذ مقاطعتهم خاصة وهم إلى الآن لم يتشككوا في حزب سياسي ككيان يعبر عن أهدافهم ومشروعهم الوطني والسياسي، ويمكنهم من الاندماج في العملية السياسية الديمقراطية بشكل إيجابي ودستوري..

لذا، من أجل مصلحة الوطن وأمنه واستقراره، ومن أجل تفعيل الحياة السياسية والديمقراطية وتحقيق التوازن السياسي في البلد ندعو الحوثيين إلى المشاركة في الانتخابات، والمبادرة إلى الإعلان عن حزبهم السياسي الذي سيكون أحد الأطر السياسية الفاعلة والمساعدة في إنعاش الحياة السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية وبناء الدولة المدنية.

ديمقراطي، وعبر عن ثقته في مشاركة أبناء حضرموت في هذه الانتخابات باعتبارهم أكثر إدراكاً ووعياً بأهمية الانتخابات الرئاسية وسيدكون انتماءهم وحجمهم للوطن خاصة عندما يتوجهون إلى صناديق الاقتراع في مراكزهم الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية من خلال عدم التأثر بالشائعات وتأكيد مشاركتهم

أكد وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير على أهمية مشاركة كل أبناء وادي حضرموت والصحراء وفي مقدمتهم الأحزاب والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في إنجاز الانتخابات الرئاسية والتصويت للمرشح التوافقي الأخ المناضل عبدربه منصور هادي من خلال ممارسة حقهم الدستوري بأسلوب



عمير: أبناء حضرموت سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع لإخراج الوطن من الأزمة

## النويرة: التصويت لهادي واجب وطني وتنظيمي

مخرجاً للوطن من الأزمة الطاحنة. جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقد عصر أمس بمحافظة المحويت وضم رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر بالمحافظة المحويت محسن وممثل المؤتمر في اللجنة الانتخابية المشتركة والذي كرس لاستعراض أهم موجبات العمل التنظيمي والجماعي في الحملة الانتخابية للمرشح التوافقي المشير كما استعرض الاجتماع التحضيرات المكثفة الجاري لإقامة المهرجان الانتخابي الحاشد للمرشح الوفاق الوطني الذي سيقام اليوم السبت.

حث عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أحمد محسن النويره قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمحافظة المحويت على التفاعل من أجل إنجاز الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستشهدا بلاندا يوم الـ ٢١ من فبراير الجاري.



أحمد النويره